

**الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الأردن
في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية**

إعداد الطالبة

سمية حسين محفوظ

إشراف

الدكتور محمود الشوابكة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

2019/2018

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالبة/ سمية حسين محفوظ بتاريخ 2019/1/21
والموسومة بـ "الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الأردن في ضوء أحكام
مُنظَمَةِ التَّجَارَةِ العَالَمِيَّةِ"

وأجيزت بتاريخ: 2019/1/21

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

رئيساً ومشرفاً

الدكتور محمود الشوابكة

(أستاذ القانون التجاري)

.....

عضواً داخلياً

الدكتور عبدالله الغويري

(أستاذ القانون التجاري)

.....

عضواً خارجياً

الدكتور علي قطيشات

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

(أستاذ القانون التجاري)

تفويض

أنا سمية حسين محفوظ أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:.....

التاريخ:.....

الإهداء

إلى والدي رَحْمَةُ اللهِ وَوَالِدَتِي أُطال اللهُ فِي عُمْرِهَا

وَإِلَى زَوْجِي وَرَفِيقِ دَرْبِي الْغَالِي

المُهَنْدِسِ فَارِسِ الْعَسَّافِ

وَفَاءً وَتَقْدِيرًا لِعَطَائِهِ الْفِيَّاضِ وَرِعَايَتِهِ وَأَهْتِمَامِهِ طَوَالَ فَتْرَةِ

دَرَّاسَتِي فَلَهُ مِنْي كُلُّ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ وَالاحْتِرَامِ

وَإِلَى أُخْتِي الْعَزِيزَةِ

إِلَى أَوْلَادِي وَنُورِ عَيْنِي

"رَحْمَةً وَمَعِينًا"

رَعَاهُمَا اللهُ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين بأن من عليّ بنعمته على إنجاز هذه الرسالة.
إن استطعت فكن عالماً، فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحبهم،

فإن لم تستطع فلا تبغضهم. (الخليفة عمر بن عبد العزيز)

فلا بد لي أن أتوجه بعدها بالشكر والامتنان والتقدير

إلى الأستاذ المشرف الدكتور "محمود الشوابكة"،

وذلك لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولما أبداه من اهتمام،

وما قدمه من نصائح قيمة أثرت هذا العمل، فجزاه الله خير الجزاء

قال الأصمعي: "من حقّ من يقبسك علماً أن ترويه عنه"

كما وأتوجه كذلك بالشكر الجزيل إلى كافة أعضاء الهيئة التدريسية

في جامعة الإسراء بكلية القانون

على ما قدموه لي من علم ومعرفة خلال فترة دراستي

وكما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من

جهد ووقت، وعلى ما قدموه من آراء سديدة، وتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة

قائمة المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة.....	
ج	تفويض.....	
د	الإهداء.....	
هـ	شكر وتقدير.....	
ح	قائمة المصطلحات بالعربية والإنجليزية.....	
ط	الملخص.....	
1	المقدمة.....	
3	أهمية الدراسة.....	
3	مشكلة الدراسة.....	
3	منهجية الدراسة.....	
4	تساؤلات الدراسة.....	
4	الدراسات السابقة:.....	
5	الفصل الأول: ماهية الاستثمار والسياسة الاستثمارية في الأردن	
6	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار.....	
6	المطلب الأول: تاريخ الاستثمار وتعريفه.....	
7	الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الاستثمار.....	
9	الفرع الثاني: تعريف الاستثمار.....	
15	المطلب الثاني: الاستثمار في الأردن.....	
15	الفرع الأول: تاريخ الاستثمار في الأردن.....	
18	الفرع الثاني: هيئة الاستثمار الأردنية.....	
	الفرع الثالث: الحوافز القانونية والمالية والإدارية التي تمنحها الدولة للمستثمرين الأجانب	
20	
24	المبحث الثاني: القيود الواردة على الاستثمار الأجنبي في الأردن.....	
24	المطلب الأول: القيود الواردة على القطاعات.....	
25	الفرع الأول: الأسس العامة لمنع الأجانب الاستثمار في بعض القطاعات.....	
28	الفرع الثاني: القيود الواردة على الاستثمار في بعض القطاعات.....	
34	الفرع الثالث: الحالات التي لا يجوز للأجانب الاستثمار بها.....	
45	المطلب الثاني: القيود الواردة على الحصص الاستثمارية.....	
46	الفرع الأول: القواعد العامة التي تحكم نسب الاستثمار.....	
51	الفرع الثاني: القطاعات التي لا تزيد نسبة الاستثمار فيها على 50%.....	
61	الفرع الثالث: القطاعات التي لا يزيد الاستثمار فيها على (49%).....	
64	الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي في الأردن في ظل منظمة التجارة العالمية	

65	المبحث الأول: مفهوم منظمة التجارة العالمية.....
66	المطلب الأول: تعريف منظمة التجارة العالمية ونشأتها.....
66	الفرع الأول: تعريف منظمة التجارة العالمية.....
67	الفرع الثاني: نشأة منظمة التجارة العالمية.....
70	المطلب الثاني: مبادئ منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها.....
71	الفرع الأول: مبادئ منظمة التجارة العالمية.....
74	الفرع الثاني: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.....
76	المبحث الثاني: العلاقة بين نظام استثمارات غير الأردنيين ونظام منظمة التجارة العالمية.....
77	المطلب الأول: اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.....
78	الفرع الأول: ماهية اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.....
80	الفرع الثاني: أهمية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.....
82	الفرع الثالث: الأحكام الرئيسية لاتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وضموماتها.....
89	المطلب الثاني: نظام استثمارات غير الأردنيين ومنظمة التجارة العالمية.....
	الفرع الأول: حزمة القوانين والتشريعات التي أقرها الأردن لتسهيل انضمامه لعضوية
92	منظمة التجارة العالمية.....
	الفرع الثاني: السياسات والإجراءات التي التزم بها الأردن للانضمام إلى منظمة التجارة
96	العالمية.....
	الفرع الثالث: مدى مواءمة القوانين والتشريعات الأردنية لأحكام منظمة التجارة العالمية.....
106	الخاتمة.....
110	المراجع.....
121	Abstract.....

قائمة المصطلحات بالعربية والإنجليزية

English	الاختصار	العربية
Agreement Trade-Related Investment Measures	TRIMs	إتفاقيه تدابير الإستثمار المتعلقة بالتجارة
Economic activity		النشاط الاقتصادي
Foreign Direct Investment	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
General Agreement on Tariffs and Trade	GATT	الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
International Air Transport Association	IATA	اتحاد النقل الجوي الدولي
International Bank for Reconstruction and Development	I.B.R.D	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
International Monetary Fund	I.M.F	صندوق النقد الدولي
Investment		استثمار
Massachusetts Investment Trust		صندوق ماساتشوتس للاستثمار
National Treatment		المعاملة الوطنية
Reduction Of Trade Barriers	RTB	مبدأ تخفيض العوائق التجارية
Speculation		المضاربة
Speculator		والمضارب
United Nation Conference on Trade & Development	UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
World Trade Organization	W.T.O	منظمة التجارة العالمية

الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الأردن في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية

إعداد الطالبة
سمية حسين محفوظ

إشراف الدكتور
محمود الشوابكة

المُلخَص

تعالج هذه الدراسة موضوع الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الأردن في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية من خلال البدء في الفصل الأول بتحديد مفهوم الاستثمار وتعريفه وتحديد موقف الإسلام والعرب والعرب منه، ثم تحديد مفهوم الاستثمار في الأردن على ضوء قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014 وكذلك نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (77) لسنة 2016 الصادر بمقتضى أحكام المادة (10) من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014 الذي جاء بديلاً عن النظام رقم (54) لسنة 2000 وتعديلاته، بدءاً من تاريخ الاستثمار في الأردن، ثم شرح توضيحي عن هيئة الاستثمار الأردنية، ومن ثم تسليط الضوء على المزايا والحوافز للمستثمرين غير الأردنيين في الأردن، ثم التطرق إلى السياسة الاستثمارية في الأردن من خلال توضيح القيود الواردة على القطاعات سواء تلك القيود التي تمنع غير الأردنيين من الاستثمار في بعض القطاعات أو تلك القواعد العامة التي تحكم جميع نسب الاستثمار حيث كان هذا في الفصل الأول من الدراسة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان استثمار غير الأردنيين في الأردن في ظل منظمة التجارة العالمية، فكان من مستوجبات دراسة مدى مواءمة التشريعات الأردنية لنظام منظمة التجارة العالمية أن أسئله هذا الفصل بالتعريف بمنظمة التجارة العالمية وذلك من خلال الوقوف عند تحديد مفهوم منظمة التجارة العالمية، ونشأتها، ومبادئها، واتفاقياتها. وكان من المهم أيضاً الوقوف عند واحدة من أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي لها علاقة بتنظيم إجراءات الاستثمار ألا وهي اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي كانت نتاج جولة الأوروغواي، من خلال تسليط الضوء على تعريف اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وأهميتها والأحكام الرئيسية للاتفاقية. ووصولاً إلى حزمة القوانين والتشريعات الأردنية التي أقرها الأردن لتسهيل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية، والسياسات والإجراءات التي التزم بها الأردن للانضمام للمنظمة ومقارنته كل ذلك مع أحكام منظمة التجارة العالمية.